



المملكة المغربية
Royaume du Maroc
ⵜⴰⴳⴷⴰⵏⵜ ⴰⴳⴷⴰⵏⵜ
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة
Ministère de l'Aménagement du Territoire National,
de l'Urbanisme, de l'Habitat et de la Politique de la Ville
ⴰⴳⴷⴰⵏⵜ ⴰⴳⴷⴰⵏⵜ ⴰⴳⴷⴰⵏⵜ ⴰⴳⴷⴰⵏⵜ ⴰⴳⴷⴰⵏⵜ ⴰⴳⴷⴰⵏⵜ

الأراضي العربية
Arab Land Initiative

المؤتمر العربي الثالث للأراضي

18 إلى 20 فبراير 2025، الرباط، المغرب

الشركاء

تستضيف المملكة المغربية المؤتمر العربي الثالث للأراضي في الرباط في الفترة من 18 إلى 20 فبراير 2025. يتم تنظيم المؤتمر من قبل وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، والشبكة العالمية للأراضي، ومبادرة الأراضي العربية، بالشراكة مع جامعة الدول العربية، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، والبنك الدولي، والوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ) وكالة المشاريع الهولندية، وأصحاب المصلحة في قطاع الأراضي في المغرب.

أهداف

ويشكل المؤتمر معلماً مهماً في تعزيز الحوكمة الرشيدة للأراضي من أجل تحقيق المكاسب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والسلام في المنطقة العربية. ويهدف إلى تبادل المعرفة بشأن الممارسات الجيدة والابتكارات، وتنمية القدرات، وتعزيز التعاون والتنسيق بين أصحاب المصلحة في الأراضي. كما يوفر منصة لمناقشة تجارب البلدان، وتقديم البحوث الجديدة، وتوجيه الاستثمارات وتزويدها بالمعلومات، وتعزيز الالتزام رفيع المستوى بتحسين قطاع الأراضي.

المواضيع

الموضوع العام للمؤتمر هو "الحلول القائمة على الأرض كوسيلة للاستثمار والصمود والابتكار"

المواضيع الفرعية الرئيسية هي

1. الابتكار في قطاع الأراضي من أجل الاستثمارات المستدامة والإسكان
2. إدارة الأراضي في أوقات الأزمات (المناخ والصراعات)
3. المرأة والأرض

يستدور الجلسات الفنية والجلسات التي يقودها الشركاء حول المواضيع التالية

1. الابتكار والحلول الذكية لإدارة الأراضي وتسجيل الممتلكات والاستثمارات المستدامة
2. حلول الإسكان والأراضي والممتلكات في حالات النزوح والأزمات
3. المرأة والأرض
4. الأراضي المخصصة للسكن وتحويل العشوائيات
5. الأرض من أجل الأمن الغذائي والعمل المناخي
6. إطلاق العنان لإمكانات القطاع الخاص
7. حلول التمويل القائمة على الأراضي

الخطوط العريضة للبرنامج

يتضمن المؤتمر جلستين افتتاحية وأخرى ختامية، وثلاث جلسات وزارية/ رفيعة المستوى، وجلستين عامتين أخرتين حول المجتمع المدني والشباب. وتقام بقية الجلسات في ثلاثة مسارات متوازية من الجلسات الفنية والجلسات التي يقودها الشركاء. وفي اليوم الثالث هناك مساران متوازيان فقط من الجلسات الفنية والجلسات التي يقودها الشركاء. وفيما يلي الخطوط العريضة الأولية لبرنامج المؤتمر

Time	DAY 1 TUESDAY 18 Feb 2025			DAY 2 WEDNESDAY 19 Feb 2025			DAY 3 THURSDAY 20 Feb 2025	
8:00	Registration	Partner-led Session 1	Partner-led Session 2	Registration	Partner-led Session 5	Partner-led Session 6	Youth & Land Breakfast	
8:30								
9:00								
9:30	Break			High Level Session 3: Women and Land			Partner-led Session 10	
10:00	Opening						Partner-led Session 11	
10:30								
11:00	Break			Break			Break	
11:30	High Level Session 1: Land sector innovation for sustainable investments and housing			Technical session 5	Technical session 6	Partner-led Session 7 / Roundtable of Heads of Land and Property Registration Offices	Partner-led Session 12	
12:00							Partner-led Session 13	
12:30								
13:00	Break			Break			Break	
13:30	High Level Session 2: Land management in time of crisis			Technical session 7	Technical session 8	Partner-led Session 8	Partner-led Session 14	
14:00							Partner-led Session 15	
14:30								
15:00	Break			Break			Break	
15:30	Break			Break			Break	
16:00	Technical session 1	Technical session 2	Partner-led Session 3 / Localizing land solutions - Mayors and Local Authorities Talk	Technical session 9	Technical session 10	Partner-led Session 9	Closing	
16:30								
17:00	Break			Break				
17:30								
18:00	Technical session 3 [Room: TBC]	Technical session 4 [Room: TBC]	Partner-led Side Session 4	Civil society assembly				
18:30								
19:00								

الجلسات الفنية

يمكن للخبراء والممارسين تقديم أوراق فنية لمناقشتها في المؤتمر. وسنقوم لجنة علمية بمراجعة واختيار الأوراق المقدمة. وسيتم تقديم الأوراق المختارة في جلسات فنية، مجمعة حسب الموضوع وسيتم نشرها على موقع مبادرة الأراضي العربية بعد المؤتمر. سيكون باب تقديم الأوراق الفنية مفتوحًا من نهاية سبتمبر إلى منتصف نوفمبر 2024 توجد المعلومات التفصيلية حول كيفية إعداد وتقديم ورقة فنية وعملية المراجعة والاختيار على صفحة المؤتمر في موقع مبادرة الأراضي العربية.

جلسات بقيادة الشركاء

يمكن للمؤسسات والمنظمات المهتمة تقديم مقترحات للجلسات التي سيتم تنظيمها في المؤتمر. نتناول هذه الجلسات التي تستغرق ساعة ونصف الساعة موضوعًا محددًا يتعلق بموضوعات المؤتمر. يتم إدارتها من حيث التحضيرات والمحتوى وتحديد المتحدثين والتنسيق من قبل المنظمة أو المنظمات المقدمة. نوفمبر 2024. يتم قبول مقترحات الجلسات التي يقودها الشركاء بين نهاية سبتمبر ومنتصف تتم مراجعة واختيار المقترحات من قبل المنظمين بحلول نهاية ديسمبر. سيتم تخصيص الفترات الزمنية للجلسات. في يناير 2025 ستكون غرفة مع الترجمة الفورية (الإنجليزية / الفرنسية / العربية) متاحة مجانًا للمنظمة المقدمة. يتم وصف معلومات مفصلة للشركاء حول كيفية اقتراح جلسة وعن عملية المراجعة والاختيار على صفحة المؤتمر في موقع مبادرة الأراضي العربية.

الحضور

يسمح المؤتمر بالحضور الشخصي والافتراضي، بينما يتعين على المتحدثين والمقدمين الحضور شخصيًا. يمكن للمشاركين المهتمين التسجيل من خلال الرابط الموجود في صفحة المؤتمر على موقع مبادرة الأراضي العربية. سيتم مراجعة وتأكيده قبول المشاركين الشخصيين من قبل المنظمين. ومن المتوقع أن يحضر المؤتمر حوالي 300 مشارك شخصيًا و1000 مشارك افتراضي، من الوفود الوزارية والحكومية والمهنيين في مجال الأراضي والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والمنظمات الدولية. سيتم توفير المواد الرئيسية للمؤتمر باللغات الإنجليزية والفرنسية والعربية وستتم ترجمة جميع الجلسات باللغات الثلاث.

نظرة عامة على الخدمات اللوجستية

سيُعقد المؤتمر في الرباط، المغرب، في الفترة من 18 إلى 20 فبراير 2025 في مكان سيتم الإعلان عنه في الوقت المناسب. ومن المتوقع أن يتخذ المشاركون الترتيبات الخاصة بهم فيما يتعلق بالتأشيرة والسفر والإقامة. ولا يقدم المنظمون أي رعاية، ما لم يتم الاتفاق على ذلك. ويتم توفير مذكرة لوجستية مفصلة لتسهيل الاستعدادات لحضور المؤتمر على موقع المؤتمر

مزيد من المعلومات

تتوفر معلومات إضافية عن المؤتمر العربي الثالث للأراضي [هنا](#). وتتوفر معلومات عن [المؤتمر العربي الثاني للأراضي والمؤتمر العربي الأول للأراضي](#) على صفحات الويب الخاصة بكل منهما

جهات الاتصال

التواصل مع المنظمين عن طريق الكتابة إلى

unhabitat-arablandinitiative@un.org



التوصيات المستخلصة

المؤتمر العربي الثاني للأراضي

22-24 فبراير 2021 - القاهرة، مصر

- ينبغي الاعتراف بالنظم العرفية لحيازة الأراضي واستخدامها وإدماجها تدريجياً في النظام القانوني الرسمي. ولا بد من الاعتراف بالسياسات المتعلقة بالرعي.
- ينبغي دعم التخطيط وتخطيط استخدام الأراضي عن طريق اتباع أساليب لإدارة الأراضي تتسم بالمرونة والحدائق، وتهدف إلى التكيف مع التغيرات الديمغرافية السريعة والاعتبارات البيئية في المنطقة.
- ينبغي تعزيز حقوق المرأة في السكن والأرض والملكية عن طريق حماية حقوق المرأة في الميراث، وتشجيع استخدام عقود الزواج والملكية المشتركة وقت الزواج. علاوةً على ذلك، ينبغي أن يهدف هذا التدخل إلى زيادة وعي النساء بحقوقهن وبإجراءات المطالبة بها، ودعم إصدار الوثائق المدنية اللازمة (وإعادة إصدارها) لإضفاء الطابع الرسمي على حقوق السكن والأرض والملكية، خاصةً في سياقات النزوح. وهناك حاجة إلى مراجعة الأدبيات التي تبحث في مسألة وصول المرأة إلى الأراضي لسد الفجوات المعرفية وتوفير الأدلة ووضع تدخلات موجهة بشكل أفضل.
- ينبغي للمرأة أن تؤدي دوراً أكثر نشاطاً في إدارة الأراضي وتنظيمها، وينبغي إشراكها في جهود بناء السلام المتصلة بحقوق السكن والأرض والملكية لضمان التوصل إلى حلول مستدامة.
- ينبغي وضع خطط إسكان وطنية جديدة لاستيعاب الزيادة السكانية. وللقيام بذلك، يجب على الحكومات التعاون مع القطاع الخاص والمنظمات الدولية والبنوك الدولية.
- ينبغي تعزيز مشاركة القطاع الخاص في جميع مجالات التنمية، فضلاً عن مجتمع الأعمال التجارية، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- ينبغي تحفيز التمويل المبني على الأراضي من أجل تحقيق الحوكمة المحلية الفعالة ودعم توفير البنى التحتية والخدمات العامة. وينبغي إشراك جميع الأطراف المعنية، لا سيما المستفيدين، في هذه العملية.
- ينبغي تحقيق التوازن بين تطبيق سياسات التمويل المبني على الأراضي الرامية إلى تحسين فرص حصول الفئات ذوي الدخل المنخفض والادني على الأراضي المخصصة للإسكان الميسور التكلفة،

تشكل الأراضي مصدرًا لكسب الرزق، وجزءًا من هوية الأشخاص، وموردًا يمدهم بالقوة. وإن اتباع نهج حوكمة الأراضي الرشيدة لمعالجة قضايا الأراضي من شأنه أن يدعم تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة والسلام والاستقرار ويعزز حقوق الإنسان في المنطقة العربية. تهدف هذه الوثيقة إلى تلخيص أهم التوصيات التي ينبغي إيلاء الاهتمام لها على نحو عاجل من ضمن التوصيات المنبثقة عن جلسات المؤتمر المتعددة الرامية إلى تحقيق حوكمة الأراضي الرشيدة في المنطقة. ولقد أدرجت معلومات أكثر تفصيلاً عن التحديات والتوصيات في التقرير الخاص بالفعالية.

- ينبغي تطبيق نهج يربط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام على قطاع الأراضي لتعزيز جهود بناء السلام.
- ينبغي إصلاح نظم إدارة الأراضي للتصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الحالية والمستقبلية التي تواجهها المنطقة، بما يشمل تغير المناخ، وتدهور الأراضي، وندرة المياه، والنزاعات على موارد الأراضي، والتوسع العمراني غير المنظم.
- ينبغي إصلاح عمليات تسجيل الممتلكات والأطر القانونية ذات الصلة وتحديثها من خلال أتمتة عمليات تسجيل الأراضي وتحديثها، وتوفير الخدمات الإلكترونية، والسماح للجهات التابعة للقطاع الخاص والبنوك بالوصول إلى البيانات المتعلقة بالأراضي. وينبغي أن تسمح إجراءات تسجيل الأراضي بقدر من المرونة والعملية بدلاً من الإجراءات الصارمة التي يتبعها المساحون والتي تتم بدرجة من الدقة تصل إلى القياس بالمليمتر. وينبغي إنشاء نظم مركزية للأرشفة الإلكترونية والرقمية لإثبات ملكية الأراضي والممتلكات، لا سيما في المناطق المتأثرة بالنزاع وفي المناطق التي يعود إليها النازحون وتُجري فيها عمليات إعادة الإعمار.
- هناك حاجة إلى اعتماد نهج لإدارة الأراضي للوفاء بالغرض (أي نهج ملائمة للأغراض المنشودة) لتسريع العمليات البيئية والمكلفة والتي لا يمكن لمعظم الناس الوصول إليها، بما يشمل استخدام تكنولوجيا سلسلة الكتل الـ"بلوك تشين" لتحسين الشفافية في المعاملات ذات الصلة بالأراضي. وينبغي أن تكون هذه التكنولوجيا مصحوبة بتعزيز مؤسسي وتنمية للقرارات وإصلاح تشريعي لضمان تحقيقها للفوائد المنشودة منها.

والتدابير التي تضمن أن تظل هذه المساكن ميسورة التكلفة على المدينين المتوسط والطويل.

- **ينبغي ضمان أمن الحيازة قبل البدء في جبر الضرر.** ويلزم التنسيق مع الجهات القانونية الفاعلة لحماية حقوق النازحين داخليًا واللاجئين، فضلاً عن العمل على المستوى المؤسسي من حيث تعزيز القوانين التي تحمي حقوق اللاجئين وزيادة وعيهم بحقوقهم وفهمها.
- **ينبغي وضع آليات انتقالية لإدارة الأراضي** لتمكين النازحين والعائدين والمجتمعات المحلية الضعيفة من التعافي وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع مع حماية حقوقهم في السكن والأرض والملكية.
- **ينبغي رفع مستوى التدخلات والمبادرات في حالات النزاع** لتشمل حقوق البدو والرعاة واللاجئين والأقليات العرقية وتحميها، وذلك من خلال اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان وشامل للجميع.
- **ينبغي تعزيز دور الأوساط الأكاديمية** في تنسيق الإجراءات بين الشركاء من القطاعين العام والخاص، وبين المؤسسات والمنظمات الوطنية والمحلية، وكذلك دورها في إعادة ربط العلم والأبحاث بعمليات وضع السياسات وصياغتها.
- **ينبغي وضع استراتيجيات لتنمية القدرات** إلى جانب استراتيجيات وطنية بشأن حوكمة الأراضي تسمح للشباب والنساء بالمساهمة بفعالية.
- **ينبغي إشراك الشباب على نحو فعال في عمليات وضع السياسات المتصلة بالأراضي.** ويتعين على الحكومات أن تعمل على جعل تنظيم الأراضي أكثر سهولة من خلال توفير أدوات للتمكين الاقتصادي، وسن تشريعات وقوانين تعزز من قدرة الشباب على الوصول إلى المعلومات والانخراط في عمليات صنع القرار.
- **ينبغي توحيد جهود صناع القرار والمجتمع المدني الذين يدعون إلى إصلاح السياسات** ويُعزّون بحقوق الأراضي المكفولة في إطار قوانين الشريعة الإسلامية لتحقيق التحسن المنشود.
- **ينبغي وضع نظم لرصد قضايا الأراضي** تساعد على اتخاذ إجراءات الاستجابة اللازمة في الوقت المناسب، ويمكن الاسترشاد بها عند وضع الاستراتيجيات المستقبلية. وينبغي تحسين مستوى جمع بيانات الأراضي من خلال مؤشرات قابلة للمقارنة بحيث يصبح الوصول إليها أكثر سهولة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تحسين التعاون بين مختلف الهيئات الحكومية والحكومات والأطراف المعنية الأخرى داخل النظام الأيكولوجي للبيانات.

UN HABITAT
FOR A BETTER URBAN FUTURE



THE WORLD BANK
IBRD • IDA | WORLD BANK GROUP



GLTN
GLOBAL LAND TOOL NETWORK



Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra



giz Deutsche Gesellschaft
für Internationale
Zusammenarbeit (GIZ) GmbH

دائرة الأراضي والأماكن
Land Department



إعلان دبي بشأن حوكمة الأراضي في الدول العربية:

نحن المشاركون في المؤتمر العربي الأول لإدارة الأراضي والعقارات، والممثلون للحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والمهنيين والمنظمات الدولية والإقليمية والأطراف ذات الصلة، قد اجتمعنا في دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، من أجل تبادل المعرفة، وتعزيز التعاون الإقليمي، وتطوير القدرات، وتحفيز الابتكار في مجال إدارة الأراضي والإصلاح العقاري، بغية تعزيز التنمية الاجتماعية و الاقتصادية في المنطقة العربية:

1. الاعتراف بأهمية الأراضي ضمن الأجندة العالمية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة والأجندة الحضرية الجديدة، والمبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الإدارة المسؤولة لحيازة الأراضي، وفرصة النهوض بالإصلاح الزراعي على المستوى الإقليمي ومستوى الدول.

2. تسليط الضوء على الحاجة إلى تحديث إدارة الأراضي، وإدارتها وحوكمتها في الدول العربية، لضمان الحماية الكاملة لحقوق الملكية، وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والاستثمار، والتنوع الاقتصادي، وتسهيل تحسين تقديم الخدمات، وضمان الاستخدام المستدام لموارد الأرض للجيل الحالي والأجيال القادمة.

3. تحديد التحديات الأكثر إلحاحاً، خاصة تلك المتعلقة بالأراضي والعقارات، والتي تواجه المنطقة العربية حالياً وهي: (أ) الحاجة إلى الحماية الكاملة لحقوق الملكية لجميع شرائح السكان؛ (ب) النزاع على استخدام الأراضي والموارد المتصلة بالأراضي من مختلف الفئات الاجتماعية والاقتصادية؛ (ج) صعوبة فرص الحصول على الأراضي للنساء والشباب والمجتمعات المهمشة بأسعار معقولة؛ (د) ضعف أمن حيازة الأراضي لسكان المناطق الحضرية والريفية الضعفاء، والأشخاص المتضررين والمشردين بسبب النزاعات المسلحة، والهجرة الاقتصادية؛ (هـ) دقة وفعالية عمليات إدارة الأراضي وممارساتها؛ (ز) الحاجة إلى تحسين قدرات المؤسسات الإقليمية والمحلية على

التصدي لتحديات إدارة الأراضي بطريقة شاملة ومتكاملة لضمان الإدارة والاستخدام المستدامين للأراضي والموارد الطبيعية.

4. الدعوة إلى قيام المنظمات الإقليمية والوطنية العربية بدور نشط، بما في ذلك مراكز البحوث والجامعات والمنظمات المهنية والهيئات الحكومية الدولية والإدارات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والجهات الأخرى ذات الصلة، في تنمية القدرات، وتسهيل تبادل المعارف، بشأن حوكمة الأراضي والعقارات وإدارتها.

5. التوصية والترويج لنماذج مستدامة وشاملة للعقارات، والنماذج المستدامة لأعمال الاستثمار، من أجل تلبية احتياجات جميع شرائح الأجيال الحاضرة والمقبلة في المنطقة مع احترام البيئة.

6. تشجيع الحكومات والجهات الأخرى ذات الصلة على معالجة المسائل المتصلة بالأراضي، من أجل منع النزاعات، والتخفيف من حدتها، من أجل تحقيق الاستقرار والتعمير والسلام الدائم.

7. الدعوة إلى حماية حقوق الأرض والممتلكات للمشردين واللاجئين، للسماح بعودة آمنة إلى ديارهم وممتلكاتهم وإدامة السلام.

8. الدعوة إلى تضافر جهود الحكومات والمجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى، في سبيل حماية وتعزيز حقوق المرأة في الأرض والممتلكات.

9. تسليط الضوء على الحاجة إلى استخدام تقنيات جديدة من أجل التوصل إلى نظم إدارة أكثر حداثة وكفاءة وشفافية وشمولا للأراضي والعقارات.

10. التشديد على أهمية جمع البيانات القابلة للمقارنة، والمصنفة حسب الجنس والعمر بشأن الأراضي، لتشجيع اتخاذ القرارات المستنيرة، والمستندة إلى الأدلة، وصياغة السياسات، والإبلاغ عن التقدم المحرز بشأن الأهداف المتصلة بالأراضي.

11. الدعوة إلى التعاون وتبادل الخبرات بين بلدان المنطقة في قطاعي إدارة الأراضي والعقارات، استناداً إلى النماذج والدروس الناجحة لسد الفجوة بين البلدان.

12. إعادة تأكيد الدور المركزي للقطاع الخاص في التنمية، ودعوة الحكومات إلى إقامة شراكات مع القطاع الخاص، من أجل إقامة أسواق شاملة للأراضي، من شأنها أن تلبي احتياجات جميع قطاعات المجتمع.

13. التشديد على أهمية التعاون مع المجتمع المدني في تحقيق الإدارة المستدامة والشاملة، في تعزيز حق الملكية للأراضي والعقارات للجميع، بما في ذلك تعزيز حقوق الأراضي لجماعات الرعاة ومجتمعات السكان الأصليين.

14. وأخيراً، فإننا ندعو إلى مواصلة هذا الجهد، من خلال تعزيز وتعميق تبادل المعارف، والانضمام إلى البحوث، وبناء القدرات بين الدول العربية، لمواصلة تطوير إدارة الأراضي، والإصلاح العقاري، بما يعود بالنفع على جميع سكان المنطقة. وبهذه الروح، ندعو إلى تنظيم هذا المؤتمر مرة كل سنتين، وتنظيم جلسات خبراء في فترات متعددة ما بين المؤتمرات ضمن المواضيع الرئيسية المتصلة بالأراضي والعقارات، بما في ذلك أنشطة تنمية القدرات والمعرفة.

وننتقدم بالشكر إلى دائرة الأراضي والأملاك في دبي، والشبكة العالمية لأدوات الأراضي، وموئل الأمم المتحدة، والبنك الدولي وجامعة الدول العربية، والاتحاد العربي للمساحين، على تنظيم المؤتمر العربي الأول للأراضي والعقارات، والالتزام بتقديم الدعم المستمر لمبادرة حوكمة الأراضي العربية.

دبي، 27 فبراير 2018